"ازدواجية المعايير لدى منظمة الأمم المتحدة حيال قضايا الشرق الأوسط وأوروبا : دراسة حالة الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني والصراع الروسي– الأوكراني"

عبد المنعم علي*

رؤية تقديمية:

تُعدّ منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة أحد أهم المؤسسات الدولية التي تُعزّز من مسار تنظيم العلاقات بين وحدات النظام الدولي، خاصة وأنها أكبر مظلّة دولية من حيث عدد الأعضاء، كونها تضم 193 دولة. وتعمل الأمم المتحدة على الحدّ من الصرعات الدولية التي تؤثّر على السلام والاستقرار الدولي وصيانة السلم والأمن الدوليين ([1])؛ وذلك في ضوء ما تتمتع به منظمة الأمم المتحدة من تشعّب لأجهزتها، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث إنها تقوم بأدوار متعددة في مجال العلاقات الدولية والسياسات العالمية والأبعاد الأمنية والاقتصادية البيْنية لكافة الدول.

وتعمل الأمم المتحدة انطلاقًا من كونها مظلّة عالمية، على تحقيق توازن في العلاقات بين الدول وفقاً للمتغيرات الدولية، وباعتبارها مؤسسة عالمية رسمية ونافذة لحلّ الصراعات المختلفة ومواجهة التحديات السياسية والأمنية وكذلك الاقتصادية؛ وهي تعمل على حلّ الصراعات المختلفة تطبيقًا لمبدأ الأمن والسلم الدوليين والاستقرار العالمي. فقد جاء ميثاقها التأسيسي عام 1945 ليضع قواعد عامة في التعاطي مع القضايا المختلفة دون تمييز انطلاقاً من مبدأ سيادة الدول.

بيْد أن المنظمة تراجعت أو تخلّت بصورة كبيرة عن تلك المبادئ العامة والحاكمة للعلاقات الدولية، وباتت هناك حالة من التضارب والازدواجية في تفاعلات المنظمة المختلفة تجاه قضايا حفظ السلم والأمن الدوليين ومكافحة الإرهاب، وبين عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية والمحافظة على استقرارها؛ وقد أكدت الأمم المتحدة في ميثاقها على حماية

---

* باحث في العلاقات الدولية.

(1)هشام بخوش، ضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 2، جامعة محمد الشريف مساعدية، الجزائر، 2021، ص 113.

تلك المبادئ؛ وهو ما آل إلى التضارب والازدواجية على أرض الواقع؛ وتجلّى ذلك فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، في مقابل السياسات الأممية الغامضة تجاه الحرب الحالية في أوكرانيا.

الإشكالية البحثية

تتباين استراتيجيات التعامل التي تتّبعها منظمة الأمم المتحدة في قضايا الصراعات على مستوى العالم بصورة كبيرة. ففي حالة الصراع العربي– الإسرائيلي والصراع الروسي الأوكراني، نجد أنه في الحالة الأولى ترفض الأمم المتحدة استعمال القوّة من جانب الفلسطينيين للدفاع عن سيادة أراضيهم وحقوقهم وشرعية دولتهم؛ علاوة على غياب الإدانة الموجّهة للكيان الصهيوني بالممارسات القمعية والعسكرية تجاه الفلسطينين؛ ويقع ذلك تحت مبدأ السيادة، وكذلك الأمن والسلم الدوليين؛ بينما في الحالة الروسية– الأوكرانية، تدعم الأمم المتحدة السيادة الأوكرانية وترفض التدخل العسكري الروسي؛ وهي تدافع عن حق أوكرانيا في الدفاع عن نفسها، وذلك في تناقض واضح مع مبادئها وقواعد ها الدولية ضمن نطاقين جغرافيين مختلفين: الأول هو الشرق الأوسط، والثاني هو الغرب.

لذلك، فإن الإشكالية البحثية تتجسد في تناول "ازدواجية المعايير لدي منظمة الأمم المتحدة حيال قضايا الشرق الأوسط وأوروبا: دراسة حالة الصراع العربي – الإسرائيلي والصراع الروسي– الأوكراني".

التساؤلات البحثية

التساؤل البحثي الرئيسي في هذه الدراسة هو: "إلى أي مدىً تتفاعل منظمة الأمم المتحدة بصورة مغايرة مع مناطق الصراعات الدولية، وتتعامل بازدواجية في القضايا الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط عن نظيرتها في الغرب؟ ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات:

- ما هي أهداف ومبادئ ومرتكزات منظمة الأمم المتحدة؟
- كيف تفاعلت منظمة الأمم المتحدة مع قضية الصراع العربي – الإسرائيلي؟
- ما هي آليات العمل المتّبعة في سلوك منظمة الأمم المتحدة عند اتخاذ قرارتها؟ وإلى أي مدىً كان للأمم المتحدة دور في مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي؟

- كيف يتباين التفاعل الخاص بمنظمة الأمم المتحدة تجاه الصراع الروسي – الأوكراني عن نظيره الصراع العربي الإسرائيلي؟
- هل أصبح من الضروري إعادة التفكير في إصلاح آليات العمل في منظمة الأمم المتحدة؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة العلمية في تناولها لواحدة من بين أهم فروع العلوم السياسية، وخاصة حقل العلاقات الدولية، والمتمثّل في المنظمات الدولية الرسمية كواحدة من بين دعائم التفاعلات الدولية، والتي تحقّق قدرًا من التنسيق بين الدول وإيجاد مساحة للتعاون والحد من الصراع. ولأن البحث يسلّط الضوء على التباين في التفاعل الخاص بالأمم المتحدة تجاه قضايا الصراع ما بين دائرة الشرق الأوسط ودائرة الغرب، فهو يمثّل إضافة للمكتبة البحثية لتناول أوجه القصور والتناقض، مما يتطلب بحثًا في سُبُل معالجة المبادئ المتضاربة لدى المنظمات الدولية.

أما على المستوى العملي، فإن تناول قضية الصراع العربي – الإسرائيلي والتفاعل الخاص بمنظمة الأمم المتحدة على طول خط هذا الصراع، ومقارنة تفاعل المنظمة مع الصراع الروسي– الأوكراني، يقدّم تحليلاً أو تفسيراً شاملاً حول منطق إطالة الأزمات والصراعات، بالرغم من إقرار الأمم المتحدة لمسار السلام والاستقرار العالمي؛ وهذا البحث يُعدّ بوصلة لتوضيح التناقضات الأممية في التفاعل مع القضايا المتشابهة، وبما يؤكد التأثير الكبير من قِبل مجموعة دول معيّنة لخدمة مصالحها حصراً تحت مظلّة المؤسسات الرسمية الدولية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تناول ماهيّة الأمم المتحدة وأجهزتها ومبادئها وركائز عملها؛ علاوة على تسليط الضوء على تفاعل تلك المنظمة مع قضايا الصراع الدولي، من خلال تفاعلها مع الحالة الفلسطينية في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي؛ وكذلك تفاعلها مع الحالة الروسية – الأوكرانية، لكشف مدى التناقض والتضارب في التعاطي مع الملفات المتشابهة، ولكن في مناطق جغرافية مختلفة.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي، وذلك لوصف الحالة الراهنة وتحليل أوجه التفاعل الذي تتّبعه منظمة الأمم المتحدة حيال الصراعات العالمية، وكشف القصور الخاص بها، هذا من ناحية؛ علاوة على اعتماد المنهج المقارن لتوضيح مواطن التشابه والاختلاف في معالجة منظمة الأمم المتحدة لقضيتين متشابهتين في منطقتين جغرافيتين مختلفين؛ الأولى تتعلق بالشرق الأوسط والثانية بالدائرة الأوروبية. فالمنهج التاريخي يحقّق قدرًا من فهم طبيعة التعاطي الخاص من جانب منظمة الأمم المتحدة حيال قضايا الصراع، خاصة في ضوء ما تضمّنه ميثاق التأسيس عام 1945؛ وأيضًا من أجل فهم تفاعلاتها حيال القضية الفلسطينية تاريخيًا، وصولاً لحالة التصعيد التي شهدها قطاع غزة عام 2022، وإسقاط ذلك التفاعل الأممي على مسرح آخر للصراع، وهو الصراع الروسي – الأوكراني الحالي.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية تتمثّل في " أن هناك تناقضًا وازدواجية في المعايير والمبادئ التي رسّختها الأمم المتحدة في ميثاق تأسيسها، وخاصة فيما يتعلق بحالة الصراع، كما هو الحال بالنسبة للتفاعل الموجّه حيال الصراع العربي – الإسرائيلي والصراع الروسي– الأوكراني".

أيضًا، يمكن القول بأن "هناك علاقة ارتباط وثيق بين مدى انحياز الأمم المتحدة لطرف من أطراف الصراع وبين أمد الصراع ذاته؛ فكلّما زاد الانحياز الخاص بتلك المنظمة كلّما حُسم هذا الصراع للطرف الذي تنحاز إليه".

مفاهيم الدراسة

1- الأمم المتحدة: هي منظمة دولية تم تأسيسها في يناير عام 1942، على خلفية الإخفاقات التي شهدتها المنظمة السابقة لها، والتي كانت تُعرف باسم "عصبة الأمم"، وخاصة فشلها في وقف الصراعات المختلفة أو الحيلولة دون اندلا ع الحرب العالمية الثانية؛ وسياق التأسيس جاء على ضوء التعهدات التي أطلقتها نحو 26 دولة بمواصلة حكوماتها العمل لإعادة إرساء السلام، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع العالمية. وتسعى الأمم المتحدة إلى تطبيق جملة من القواعد القانونية العالمية التي تستهدف الحفاظ على سيادة الدول وضمان الأمن والسلم الدوليين؛ وقد بدأت المنظمة بانضمام 51 دولة، لتتّسع دائرة الانضمام ويصل عدد الأعضاء داخلها لنحو 193.(2)

([2])باتريسيو تولاسكو، ألان دمس، **الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة**، ترجمة: فؤاد شاهين، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ص 80.

2- الصراع: لا يوجد إجماع على تعريف محدّد للصراع؛ فهو وفقاً لدائرة المعارف الأمريكية: "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر، من رغبات الفرد أو حاجاته".[3] ويُعدّ الصراع بمثابة تباين واختلاف في دوافع الدول والجماعات المختلفة وتصوراتها لأهدافها وتطلعاتها، وكذا الاختلاف في مواردها وإمكانياتها؛ وجوهر ذلك الصراع ما هو إلاّ تنازل الإرادات، وهو التفاعل الناجم عن المواجهة والصدام بين المصالح والمعتقدات السياسية والبرامج وغير ذلك من الكيانات المتنازعة، وهو الأكثر بروزاً وديناميكية في العلاقات الدولية في مقابل التعاون بين وحدات ذلك النظام الدولي.

ويعرّف "لويس كوسر" الصراع على أنه " تنافس على القِيم وعلى القوّة والموارد، ويكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم، وهو درجة أعلى من مجرّد التنافس.[4]

وتتداخل مفاهيم أخرى مع مفهوم الصراع الدولي، كما الحال بالنسبة لمفهوم النزاع الدولي، والذي يُعرّف على أنه خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معيّن، أو بسبب تعارض وجهات نظرهم القانونية أو مصالحهم[5].

ولكن هناك فرق بين المفهومين من حيث درجة حدّتهما؛ فالنزاع غالباً ما يكون أقل حدّة من الصراع؛ أي أنه قابل للاحتواء والسيطرة عليه، وحتى إمكانية التوصل إلى حلول بشأنه؛ كما أنه يكون بارزاً وواضح الأطراف، وهو أقل شمولاً من الصراع، والذي يقوم على أساس وجود تناقض في القِيم والمصالح؛ وبالتالي هو درجة أقل من الصراع. كما يتداخل أيضاً مع مفهوم الأزمة الذي تُعرّف على أنها حدث مفاجئ يهدّد المصلحة القومية؛ ويترتّب على تفاقمها الدخول في الصراعات.

وإذا ما نظرنا إلى مفهومي الصراع والحرب، نجد أن الأخير يُعرّف على أنه حالة قانونية تسمح بصورة متساوية لعدوّين أو أكثر بالاستمرار في صراعهما، باستخدام القوّة المسلّحة؛ وتُعرّف الحرب أيضاً على أنها أعمال عنف مسلّح بين

([3])**The Encyclopedia Americana International Edition**، Danbury، Connecticut: Grolier Incorporated , 1992 , p.537.

([4]) جيمس دوريتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأول، 1985، ص.152.

([5]) كمال حداد، **النزاعات الدولية**، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997، ص. 17.

دولتين ذات سيادة. فالحرب هي أكثر أشكال العنف شيوعاً في الصراعات الدولية؛ ويُعدّ الصراع بمثابة أرضية أو مقدّمة للدخول في حالة الحرب.[6]

3- **الصراع العربي–الإسرائيلي**: هو صراع نشب منذ عام 1917 عقب وعد بلفور وما تبعه من انتداب بريطاني في المنطقة العربية عام 1922، وما شهده من مساعٍ لتمكين اليهود من إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، مما أدخل الدول العربية، وعلى رأسها مصر وسوريا وفلسطين، في صراع مفتوح مع إسرائيل منذ هزيمة عام 1948؛ ولا يزال الصراع مستمراً بين الفلسطينيين والإسرائيليين.(7)

4- **الصراع الروسي – الأوكراني**: هي حالة تصعيد مسلّحة بين روسيا في الشرق وأوكرانيا المحسوبة على الغرب، وخاصة الاتحاد الأوروبي، بدأت منذ عام 2014؛ إلاّ أنها دخلت في طور الصراع العسكري المباشر مطلع عام 2022، على خلفية تطلع أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكذلك مساعي كييف للانضمام إلى حلف الناتو، مما فاقم من حدّة الاستقطاب الدولي بين روسيا وحلفائها، وبين أوكرانيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسات السابقة:

سلّطت دراسة الباحث (نبيل الخوري، 15 يوليو 2022)(8) الضوء على الحرب الروسية – الأوكرانية وتعامل المنظومة الدولية معها، والتي جسّدت حالة من التناقض في التعاطي مع مناطق الصراع المختلفة وتبعات ذلك الصراع، من أزمات إنسانية واللاجئين وغيرها، في معايير يمكن توصيفها بالازدواجية التي تتعاطى فيها الدول الأوروبية مع باقي دول العالم، وخاصة الدول الإفريقية. وأوضح الباحث أن تلك السياسات برزت في المحاكمات الدولية التي تمّت حول جرائم الحرب، مثلما حدث ضد النازيين الألمان في الجرائم التي ارتكِبت في الحرب العالمية الثانية، في حين أن بريطانيا سبق وأن ارتكبت جرائم ضد الحرب في كينيا، إلاّ أنها لم تخضع للمحاسبة الدولية في جرائم ضد الحرب؛ وهذا الواقع يبرز ازدواجية المعايير الدولية.

---

(6) بوكعبان محمد خير الدين، **أثر البعد الحضاري على الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، المغرب: جامعة مولاي طاهر – سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص ص. 14-16، متاح على: https://cutt.us/Exhez

(7)خولة صامري، **الصراع العربي الإسرائيلي حرب عام 1948 نموذجًا**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2013، ص 17.

(8)نبيل الخوري، ازدواجية المعايير في السياسة الدولية لم تبدأ في فلسطين ولن تنتهي في أوكرانيا، العربي الجديد، 15 يوليو 2022.

وفي ضوء الحالة التي نحن بصددها، فقد بيّنت الدراسة الازدواجية في المعايير ما بين غضّ النظر عن انتهاكات إسرائيل في فلسطين منذ عام 1967، مقابل التدخل الدولي الداعم لأوكرانيا في ضوء مساعيها للدفاع عن سيادة تلك الدولة؛ وبرز ذلك غير مرّة فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية، حيث ترفض الأمم المتحدة فرض منطقة حظر جوي فوق قطاع غزة لحماية المدنيين الفلسطينيين من القصف الإسرائيلي. ويستنتج الباحث أن سياسة الكيل بمكيالين تؤثّر على مصداقية ونزاهة وقدرة الأمم المتحدة في التعاطي مع القضايا العالمية التي تهدّد الأمن والسلم الدوليين.

ويتّفق الباحث (ناجي البشير، 2015)([9]) جزئيًا مع ما طرحه (نبيل الخوري) في دراسته السابقة، حيث ركّز على تأثير الفيتو وازدواجية استخدام هذا الحق الذي وضعته القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، كي يتم توظيفه خدمةً لمصالحها وفرض هيمنة تلك القوى على دول العالم؛ وهذه الآليّة ارتدّت سلبًا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الفلسطيني، بعيدًا عن أي سند قانوني وأخلاقي. وحقّ النقض "الفيتو" هذا، في حين كان يوظّف ضد فلسطين، كان يوظّف لتحقيق أهداف خاصة لدول أخرى؛ وبما يكشف العوار داخل منظمة الأمم المتحدة.

وقد أيدّت دراسة الباحث (عبد الحسين شعبان، 2010)([10]) هذا الطرح، إذ إنها بيّنت حالة الازدواجية التي تنتاب منظّمة الأمم المتحدة وتناقضها مع الأهداف والمبادئ التي حملها ميثاقها التأسيسي عام 1945؛ ويتّضح ذلك في ضوء تعاطي الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية وحجم الممارسات الإسرائيلية المنتهكة لحقوق الفلسطينيين، وغضّ الطرف عن جرائم الحرب التي تقوم بها إسرائيل عبر عدوانها المستمر على قطاع غزة، وفشل الأمم المتحدة في دعم حقوق الفلسطينيين بإقامة دولة وطنية لهم على حدود عام 1967؛ بل هي في الكثير من الأحيان ترفض موجات الهجرة واللجوء من جانب الفلسطينيين، وتوجد صعوبات في خطط تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة؛ وهذا الواقع يتطلب بذل الجهود المضنية في سبيل إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وعلى رأسها مجلس الأمن.

ويستخلص الباحث أن سياسة الهيمنة التي اتّبعتها واشنطن، وتفرّدها بالقرار الدولي، جعلا دور الأمم المتحدة محدوداً وضعيفاً وذا طبيعة مزدوجة في التفاعل مع القضايا العالمية ومناطق الصراع المختلفة.

---

(9)ناجي البشير، تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي قضية فلسطين نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسك، يناير 2015.

(10)عبد الحسين شعبان، ازدواجية المعايير وانتقائية المقاييس وسياسة الهيمنة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، 7 أكتوبر 2010

إنّ مصدر الخطر في مجلس الأمن الدولي، وهو إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، يكمن في حالة الهيمنة والسيطرة من جانب القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما يستنتجه أيضاً الباحث (خطاب، 26 أكتوبر 2004)([11]) بمقارنته بين تفاعل منظّمة الأمم المتحدة مع القضايا الدولية، وعلاقة ذلك التفاعل بسياسات الدول الكبرى؛ ويركّز الباحث على دور مجلس الأمن على وجه التحديد، والذي تهيمن على قراراته الدول الخمس الكبرى؛ وتجلّى ذلك في الملف العراقي، حيث أيّد مجلس الأمن وجوداً عسكريًا أمريكيًا – بريطانيًا في العراق عبر القرار 1538؛ وهو يعكس تأثير الولايات المتحدة على توجهات وقرارات الأمم المتحدة؛ كما برز في الهجمات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة على يوغسلافيا من دون تفويض من مجلس الأمن. وعلى خلفية الوجود العسكري الأمريكي في العراق، مارست واشنطن ضغوطًا على سوريا للانسحاب من لبنان –حينذاك – لدعم إسرائيل في سياساتها الاستيطانية داخل فلسطين والمناطق المجاورة، من دون أن تتّخذ الأمم المتحدة أي قرار لإدانة هذا الاستيطان والسياسة الاستعمارية الإسرائيلية.

وهذا المسار الأممي المتناقض عرضته دراسة الباحث (محمد بوبوش، 29 مارس 2022) ([12])، بإبرازها أن منطق الصراعات الحالية ينطلق من مبدأ ومنطق القوّة وليس وفق قواعد القانون الدولي؛ وازدواجية المعايير هذه قائمة حتى على مستوى القانون الدولي، والذي باتت توظّفه القوى الكبرى في خدمة أهدافها ومصالحها، وذلك بموازاة تهميشها لمبادئ وقواعد السيادة وحلّ النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء أو التهديد باستخدام القوّة .

ففي الحالة الفلسطينية، لم تُدن الأمم المتحدة، أو الدول الأعضاء فيها، "إسرائيل" على خلفية ما تمارسه من سياسات بحق الشعب الفلسطيني؛ وفي المقابل، كان هناك تدخل عسكري واضح وصريح من جانب الدول الغربية ودول الناتو والولايات المتحدة لدعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا، مع وضع معاملة تفضيلية للاّجئين الأوكرانيين، مما يبرز حجم الازدواجية في المنظومة الدولية، وخاصة من قِبل منظمة الأمم المتحدة.

(11)فالح خطاب، ازدواجية المعايير.. سياسة دولية أم صناعة أميركية، الجزيرة، 26 أكتوبر 2004.

(12) محمد بوبوش، الإشكاليات القانونية للحرب الروسية الأوكرانية، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس 2022.

وإسقاطًا على حالة الدراسة المقارنة في التعاطي الأممي مع الملف الفلسطيني والتفاعل مع الملف الأوكراني، تناولت دراسة الباحث (مزهر جبر الساعدي، 8 مارس 2022) ([13]) حالة التناقض والتضارب في المبادئ والقواعد التي تضمّنها ميثاق الأمم المتحدة، خاصة في ضوء تحكّم القوى العظمى به؛ وهو ما يؤدّي إلى إحداث خلل في منظومة الأمن والسلم الدوليين والاستقرار في العالم؛ وهذا ما تُثبته السياسات التي يطبّقها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي لجهة إطالة أمد الحروب والنزاعات على مستوى دول العالم الثالث، وفي الحالة الروسية– الأوكرانية. فمنذ بداية الهجوم الروسي العسكري في أوكرانيا، في ظل دوافعه المعلنة، سارعت دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا لمدّ أوكرانيا بالأسلحة المختلفة والدعم المادي الهائل، بينما سعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن لاقتناص قرار جماعي لإدانة روسيا وفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية عليها؛ وذلك بعكس ما جرى خلال الغزو الأمريكي للعراق، بالرغم من التباعد الجغرافي من ناحية، وعدم صحّة المعلومات الخاصة بالملف النووي الخاص بالعراق آنذاك؛ ولم تُصدر الأمم المتحدة قرارًا لإدانة إسرائيل بسبب احتلالها المستمر لفلسطين؛ بل هي تنتقد أي تحرّك نوعي للشعب الفلسطيني للدفاع عن سيادته وتحرير وطنه. وعلى النقيض من ذلك، تدعم الأمم المتحدة الأوكرانيين للدفاع عن سيادة بلدهم. ولعلّ هذا الطرح الخاص بالتناقض الذي تشهده الأمم المتحدة، وانطلاقًا من نماذج مماثلة، قد توافقت معه دراسة الباحث (بدر أبو نجم، 27 مارس 2022)([14])، حيث سلّطت الضوء على الهدف من إنشاء الأمم المتحدة، بتحقيق السلم والأمن الدوليين، وذلك عبر الحدّ من الصراعات المتعددة واستخدام الوسائل السلمية السياسية وأساليب التعاون لضبط تلك الصراعات وحلّها، أو اتخاذ القرارات الرادعة للحيلولة دون اندلا ع الصراعات. وأبرزت الدراسة فشل مجلس الأمن في حلّ القضية الفلسطينية، والتي أصبحت بؤرة للتوتر الإقليمي، في حين كان له دور في حلّ القضايا التي تهمّ الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت الحال بالنسبة لأزمة الصواريخ الكوبية(1962)، حيث كان للأمم المتحدة دور كبير في حلّ تلك الأزمة في ظلّ الحرب الباردة آنذاك بين أمريكا والغرب والاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية؛ ولكن هناك العديد من القضايا(القديمة والمستجدة) التي من شأنها أن تزعزع الأمن والاستقرار الدولي، وهي تؤكد فشل الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف التي أنشِئت من أجلها.

(13) مزهر جبر الساعدي، النظام العالمي: ازدواجية المعايير على قاعدة الكيل بمكيالين، جريدة القدس العربي، 8 مارس 2022.

(14)بدر أبو نجم، دور الأمم المتحدة في حل الأزمة الكوبية إبان الحرب الباردة، ملتقي الباحثين السياسيين العرب، 27 مارس 2022.

وتوضح دراسة الباحث (محمد علي السقاف، 15 مارس 2022)([15]) أن الأزمة الأوكرانية كانت بمثابة الأداة الكاشفة لازدواجية المعايير والقِيم التي تستخدمها الدول العظمى في سياساتها الخارجية، والتي تطرح تساؤلاً حول التزام الدول قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية؛ أي هل هي ثابتة وواحدة أم متغيرة؟ وهنا يوضح الباحث أن تلك المبادئ والقِيم، وما تضمّنه ميثاق الأمم المتحدة من قواعد وقِيم محدّدة، قد جاءت متناقضة وذات طبيعة مزدوجة، وهي تتبدّل في ضوء مصالح الدول الكبرى أو المهيمنة، الجيوسياسية والاقتصادية؛ وبرز ذلك على صعيد الساحة الأوكرانية التي تستخدم القوّة العسكرية دفاعًا عن سيادتها، والتي لاقت دعماً عسكريًا ومادياً، ضمن استراتيجية الردع المقرّرة لروسيا للحفاظ على المصالح الغربية. وهذا ما يعزّز من فرضية إطالة الأزمة ويطيح بمبدأ حلّ الصراعات بالطرق السلمية والسياسية؛ ويُبرز التناقض حول مبدأ عدم اللجوء للقوة العسكرية أو استخدامها. وهذا يتطلب إجراء إصلاح للأمم المتحدة، وبما يتوافق مع ميثاق تأسيسها ويحقّق العدالة العالمية؛ وهو ما ركّزت عليه دراسة الباحثة (زها حسن، 1 أبريل 2022) ([16])، لجهة التعامل المزدوج من جانب المنظومة الدولية حيال الصراع الروسي – الأوكراني وإسقاط ذلك على الحالة الفلسطينية، حيث وجدت الدراسة أن المجتمع الدولي أكّد منذ اللحظة الأولى للغزو العسكري الروسي على أهمية المقاومة الأوكرانية بمختلف أشكالها؛ علاوة على حثّ الدول على اتخاذ إجراءات مضادة، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية وقفت أمام المبادرات الدبلوماسية والقانونية في الأمم المتحدة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ويتماشى طرح تلك الدراسة مع ما تضمّنته دراسة الباحث (عصام عبد الشافي، 3 مايو 2022) ([17])، من حيث أنماط التفاعلات الدولية وتوازنات النظام الدولي القائم ومساراته المستقبلية. وترى الدراسة أن الحرب الروسية – الأوكرانية كشفت وضعية الاستقطاب والمحاور التي تم الاستناد إليها منذ الحرب الباردة وحتى الفترة اللاحقة لها والفترة الراهنة؛ وهو ما يجعل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أمام مأزق حقيقي، بين التفاعل مع المتغيرات العالمية والإقليمية المختلفة وفشلها في حلّ الصراعات المختلفة تحقيقًا لمبدأ السلم والأمن الدوليين، حيث أبرزت الأزمة الروسية– الأوكرانية حشد

(15)محمد علي السقاف، ازدواجية المعايير في الحرب الأوكرانية، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15813، 15 مارس 2022.

(16)زها حسن، وأخرون، ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط، مركز كارنيفي للشرق الأوسط، 1 أبريل 2022.

(17)عصام عبد الشافي، الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 3 مايو 2022.

الأغلبية العظمى من الهيئات والمؤسسات والشركات التابعة للمنظومة الغربية في مواجهة السياسات الروسية، وعلى رأسها الأمم المتحدة.

قراءة في الأدبيات السابقة:

يمكن الاستنتاج مما ورد آنفاً أن هناك خللاً داخل منظومة الأمم المتحدة في تعاملها مع القضايا المتشابهة، ولكنها في مناطق متباينة، مثلما هو الحال بالنسبة للقضية الفلسطينية وأي قضايا أوروبية مماثلة، والتي تبرز خلالها سياسة الكيل بمكيالين، ما بين دعم أحد القوى والأقطاب العالمية ذات الحضور الوازن داخل الأمم المتحدة وأجهزتها وخاصة مجلس الأمن، وما بين غض النظر عن القضايا الشرق أوسطية وحسم الخلافات حولها بما يدعم حقوق شعوبها.

ولعلّ أبرز تلك القوى التي توظّف حق الفيتو أو النقض في مجلس الأمن – أحد أهم مؤسسات الأمم المتحدة – هي الولايات المتحدة، في إطار الصراع الروسي- الأوكراني، والتي لا تستخدمه واشنطن في سبيل انتزاع قرار للضغط على روسيا؛ بينما يتم توظيف هذا الفيتو بشكل مستمر فيما يخص التعاطي الدولي مع تفاعلات القضية الفلسطينية، حيث تمارس إسرائيل انتهاكات جسيمة بحق الشعب الفلسطيني، مما يكشف خطورة المشكلة وقصور أداء الأمم المتحدة في تعاطيها مع مناطق الصراع بمساواة وإنصاف وعدل، رغم ما تضمّنه ميثاق التأسيس من العديد من المبادئ القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها؛ وكذلك مبدأ الحلول السلمية للصراعات وعدم استخدام القوّة العسكرية لحل تلك الصراعات؛ وهذا الواقع يختلف بشكل كبير في ضوء الدعم العسكري الغربي لأوكرانيا في صراعها مع روسيا، في حين تصدر الإدانات الدولية الواسعة بحق الفلسطينيين في حالة ممارستهم حق الدفاع عن أنفسهم.

كما تأتي الدراسات السابقة – وبالرغم من قلّة المصادر التي تربط بين المسرح الروسي – الأوكراني والمسرح الفلسطيني – الإسرائيلي، وذلك لحداثة الأول، إلاّ أنها توضح حتمية تغيير وإصلاح الأمم المتحدة، وضرورة تبنّي قواعد شاملة وعامة تطبّق على كافة الدول، وبغضّ النظر عن موقع تلك الدول الجغرافي.

أولاً: مواجهة الصراعات المسلحة في ضوء مبادئ الأمم المتحدة

تمثّل منظمة الأمم المتحدة أحد أهم المؤسسات الدولية الجامعة بين وحدات النظام الدولي المتمثلة في الدول. وتسهم تلك المنظمة بصورة كبيرة في تحسين العلاقات بين الدول، خاصة وأنها المنظمة الوحيدة التي تجمع تحت مظلّتها غالبية دول العالم؛ 193 دولة.

ولعلّ هذه المنظمة، وفي ضوء ما رسّخه ميثاق تأسيسها، قد دعمت مسارات الحلول السلمية للصراعات تحقيقًا للأمن والسلم الدوليين، وكذلك لتطبيق السلام والاستقرار الدولي، في ضوء القدرات اللوجستية والموارد المالية الخاصة بها، وتعدّد أجهزتها الداعمة لمبادئ الميثاق وتطبيقاً لها، كما هو الحال بالنسبة للجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يحقّق قدرًا من تكامل مساعيها لترابط الوحدات الدولية وتغليب لغة التعاون على لغة الصراع.

لقد نشأت الأمم المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعلى خلفية تراجع قدرة عصبة الأمم السابقة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، بعدما نشبت الحرب العالمية الثانية، وبما يؤكد عدم جدوى عصبة الأمم. وتطلّب الوضع إنشاء منظمة فاعلة وبديلة، حيث ولِدت فكرة تأسيس الأمم المتحدة عام1943، في ضوء تطلّع 26 دولة لإنشاء منظمة تحقّق الأمن الجماعي وتوثّق التعاون بين الدول. ولعلّ تلك النشأة جاءت مدعومة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي عُدّت وقتها من أكبر وأقوى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وذلك بغية إعادة الإعمار من ناحية، ولتطبيق قواعد السلم الدولي والحد من الصراعات، من ناحية أخرى؛ وجاء مؤتمر يالطا الذي عقِد في العام 1945 ليتم الإعلان عن تلك المنظمة، ويتم التصديق على ميثاقها التأسيسي من جانب 51 دولة حينذاك.([18])

وقد وضع ميثاق تلك المنظمة الوليدة العديد من الأهداف والمساعي التي يجب العمل على تذكيتها ودعم تحقيقها، كما هو الحال بالنسبة لما تضمّنته المادة الأولى حول أهمية العمل على تحقيق مبدأ السلم والأمن الدوليين وحلّ الصراعات بالطرق السلمية؛ وكذلك من بين مبادئها عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية والمساواة في السيادة وعدم التدخل والتأثير في سيادة الدول، مع الالتزام باتخاذ كافة التدابير لمنع الصراعات أو النزاعات المسلّحة وحلّها بالطرق السلمية، مع اتباع نهج استباقي لحلّ تلك الصراعات وإزالة عوامل التوتر بين الأطراف المختلفة، وصولاً لحالة من الاستقرار والسلام العالمي، وخطوات إجرائية لوقف العدوان العسكري.([19])

وتحت مظلّة الأمم المتحدة، يجب العمل على إيجاد سبل لحل مصادر التوتر وتنمية وتوطيد العلاقات، وذلك وفقًا لما ورد في المادة الأولى في فقرتها الثانية، والتي توجب تعزيز العمل السياسي والدبلوماسي والاقتصادي ودعم حقوق الإنسان

(18)باتريسيو تولاسكو، ألان ديمس، الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة، ترجمة: فؤاد شاهين، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، ص 80.

(19) عاشور عصام، إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطور النظام الدولي، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، 2014، ص 21.

بدون أي تمييز وتفرقة. وانطلاقاً من هذا الجانب، يتعيّن على الأمم المتحدة، وفقًا لميثاق التأسيس، ترسيخ مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المنضوية تحت مظلّتها، مع مبدأ حسن النوايا؛ والتأكيد من جانب الدول على الالتزام بكافة مبادئ التسوية السلمية وخفض التصعيد العسكري والحيلولة دون اللجوء للقوّة العسكرية المسلّحة واستخدام القوّة أو التهديد بها تجاه أي دولة أخرى.

وتحقيقاً لتلك المبادئ، فقد شكّلت الجمعية العامة ومجلس الأمن أعلى جهازين في الأمم المتحدة لحلّ النزاعات وتوطيد العلاقات بين الدول، حيث تسهم الجمعية العامة في الحدّ من الصراعات وتطبيق الأمن الجماعي، من خلال الحوار والمؤتمرات والندوات والدورات المختلفة بمشاركة قادة العالم، وذاك للتداول في مختلف القضايا الحرجة وحلّها؛ فالجمعية العامة هي الهيئة العليا داخل الأمم المتحدة، وتعقد بصورة دورية دورة عادية كل عام، حيث تناقش كافة التوصيات الخاصة بحفظ الأمن والسلم، وتعزّز بصورة كبيرة من مجالات التعاون والشراكة بين وحدات النظام الدولي. (20)

فيما يمثّل مجلس الأمن، والمكوّن من 15 عضواً، من بينهم خمسة أعضاء دائمين، المنصّة الحقيقية لاتخاذ القرارات الخاصة بالتصعيد العسكري، ويمنح التفويض للقيام بعمليات عسكرية، خاصة وأنه في إطار المادة الخامسة والعشرين من ميثاق التأسيس، يُعدّ مجلس الأمن معنياً بالحفاظ على الأمن العالمي ويحقّق السلم ويحدّ من انتشار الأسلحة، وخاصة النووية منها. ومن بين التحديات التي تواجه عمل الأمم المتحدة، حق النقض أو الفيتو الذي تستخدمه الدول الخمس الكبرى؛ وهنا يتم توظيف تلك الآلية وفقًا لمصالح تلك الدول، حيث إن قرارات المجلس لا بدّ أن تتم بالإجماع في القضايا الموضوعية التي لا تمرّر إلاّ بموافقة الدول الخمس الدائمين.([21])

وعليه، نستخلص أن مبدأ السلم والأمن الدوليين، وعدم التدخل في شؤون الدول، والدفع في مسار حلّ الصراعات بالطرق السلمية، وكذلك المساواة في السيادة وعدم المساس بها، وعدم استخدام القوّة أو التهديد باستخدامها، وخفض التصعيد وتفعيل الدبلوماسية والأدوات السياسية، كلّها من أبرز ركائز ودعائم ومبادئ الأمم المتحدة التي تستند إليها في سياق تعاطيها مع القضايا المختلفة.

---

(20)زياد عطا العرجا، دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية منذ عام 1991 حتى عام 2012، رسالة ماجيستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، عمان، 2013، ص25.

(21)على يوسف شكري، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، دراسة في عصبة الأمم والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الأحمر الليبي، الطبعة الثانية، ايترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 122.

لقد تضمّن ميثاق الأمم المتحدة، في الفصل السادس منه، في المواد (33، 34، 35، 36، 37، 38)، قواعد حل المنازعات بالطرق السلمية. فقد جاءت المادة (33) من الفصل السادس لتؤكد على التزام أطراف النزاع العمل على حلّ هذا النزاع بالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، والعمل في قالب المؤسسات والتنظيميات الإقليمية عبر القنوات والوسائل السلمية، من دون اللجوء للعنف أو استخدام القوّة. وفي المادة 34 أقرّ الميثاق لمجلس الأمن حق فحص النزاعات أو المواقف المختلفة التي من شأنها أن تعرّض الأمن والسلم الدوليين للخطر. وورد في المادة 36 أن مجلس الأمن له الحق في أي مرحلة من مراحل النزاع أن يوصي بما يراه ملائمًا من إجراءات وطرق التسوية واتخاذ التدابير المختلفة لحلّ النزاعات، مع العمل على توجيه المنازعات القانونية لمحكمة العدل الدولية. وفي حال إخفاق الدول في حلّ الصراع بوسيلة سياسية أو دبلوماسية، أو بأحد الطرق المنصوص عليها، فيجب أن يتخذ المجلس ما يراه ملائمًا من شروط لحلّ النزاع دون أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر. ([22]).

إن هدف حفظ السلم والأمن الدولي هو واحد من بين مقاصد الأمم المتحدة، خاصة أن الصراعات تهدّد عمليات التنمية المستدامة، وتؤدّي إلى انتهاك حقوق الإنسان وانعدام الأمن الغذائي. ولعلّ عملية حماية وتعزيز حقوق الإنسان تشكّل أداة وقائية؛ ومن ثّم فإن هذا الأمر يتطلب حالة من مقاربات السلام والأمن التي تدعم حقوق الإنسان في ضوء سلام مستدام. وفي سبيل ذلك، وضعت الأمم المتحدة، في ضوء اختصاصات مجلس الأمن، اتخاذ التدابير اللازمة حيال قضايا الصراع المختلفة؛ ويتطلب هذا الإجراءات الوقائية وكذلك الاستباقية؛ علاوة على تدشين المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتي تعمل على جهود حفظ السلام وصناعة السلام لتحقيق مبادئ وركائز حقوق الإنسان؛ وعادة ما تُمزج الصراعات بأبعاد وتداعيات مختلفة، تتمثل خصوصاً في ظاهرتي اللاجئين والنازحين؛ كما يرتبط بالصراعات انتهاك السيادة الوطنية للدول؛ وهي تُعدّ نافذة لاستنزاف الموارد ومقدّرات الدول وشعوبها.

لقد انتشرت الصراعات والنزاعات المسلّحة الدولية في العديد من المناطق المختلفة، والتي زادت بصورة غير مسبوقة؛ وهي تشهد الكثير من الانتهاكات لقواعد القانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان. وإذا ما كانت غالبية النزاعات داخلية، إلاّ أن هناك نزاعات ممتدة تاريخيًا، كما هو الحال بالنسبة للصراع العربي– الإسرائيلي من ناحية؛ وهناك بعض الصراعات التي لديها جذور، مثل الصراع الروسي – الأوكراني الذي شهدته المنظومة الدولية مطلع عام

(22)الفصل السادس: في حل المنازعات حلاً سلميًا، ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة.

2022، مما يضع مجلس الأمن أمام المسؤوليات المختلفة التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، وعلى رأسها نزع السلاح والعمل على إنهاء الصراع بالطرق السلمية وفق مقاصد الميثاق وإعادة الاستقرار إلى مناطق الصراع.

وهناك نوعان من النزاعات المسلّحة غير الدولية والنزاعات المسلّحة الدولية، وجميعها تؤثّر على مفاهيم السلم والأمن الدوليين. وما ينطبق على حالات التدخل والانخراط المباشر هو النزاعات الدولية، خاصة وأنها تنطبق على دراسة حالة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والصراع الروسي – الأوكراني، حيث إن هذا النزاع نشأ بين دولتين في كل مسرح تشابك؛ فالدولة هي الطرف الوحيد الذي بإمكانه إعلان الحرب والدخول في نزاع مسلّح دولي، لأن الدولة فقط هي التي تُعدّ من أشخاص القانون الدولي وفق النظرية التقليدية. فالنزاع المسلّح الدولي هو نزاع مسلّح بين دولتين أو مجموعة من الدول؛ وكل واحدة فيها تعمل على فرض إرادتها بالقوّة على خصمها، وذلك بسبب التناقضات في التوجهات والقضايا المختلفة.

والنزاع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله؛ فقد يكون سياسيًا أو اقتصاديًا أو إيديولوجياً أو قانونياً؛ وأيضًا، هناك ممارسة الضغط والحصار والعقاب والتفاوض والمساومة، كأشكال من النزاع.([23])

لقد تضمّن ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته واجبات الأمم المتحدة نحو تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك في ضوء تعاطي الأمم المتحدة مع الصراعات المختلفة التي تؤثّر على حقوق الإنسان، وبما يضمن وقف تهديدات السلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من الإشارة الواضحة في المادة 2 فقرة 7 من الميثاق، والتي أوضحت أهمية عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول من جانب المنظمة او أحد أجهزتها، إلاّ أنها وضعت مبررًا كافيًا لهذا التدخل، من خلال الحفاظ على حقوق الإنسان والتهديد الذي يمكن أن يشكّله ذلك على السلم والأمن الدوليين. ولما كان مجلس الأمن هو الجهاز التنفيذي الأكثر فاعلية في بنية الأمم المتحدة، ومحرّكًا رئيسيًا للأنشطة الحيوية فيها بموجب الميثاق، فقد وضِعت تحت تصرّفه آليات التعامل مع الصراعات والنزاعات المختلفة التي تؤثّر على الأمن الدولي؛ مع كافة الصلاحيات والاختصاصات والسلطات الداعمة لمسار الحفاظ على مبدأ الامم المتحدة، وهو السلم والأمن الدوليين، وذلك باتخاذ الوسائل السلمية المتاحة بموجب الفصل السادس، والتي تعطي للمجلس الحق في حلحلة الأزمات المختلفة وحثّ

(23)عياد محمد سمير، محاضرات في مقياس: تحليل النزاعات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2018، ص 4-5.

الأطراف على خفض التصعيد والعمل على نزع السلاح، والتوصية بالتسوية العادلة والسلمية للصراعات المسلّحة. وفي حال الفشل، يمكن للمجلس اتخاذ كافة التدابير، ومن بينها العقوبات أو التفويض للتدخل العسكري، من أجل حل الصراع ونشر قوات حفظ السلام الدولي في تلك المناطق، وإحالة جرائم الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث يُهيمن مجلس الأمن على سلطتي الإحالة والإرجاء للنزاعات المختلفة.([24])

ثانيًا: ركائز واستراتيجية تفاعل الأمم المتحدة مع الصراع العربي – الإسرائيلي والصراع الروسي– الأوكراني

عقب الفترة اللاحقة لوعد بلفور عام 1917 الرامي إلى إقامة وطن قومي لليهود، وعقب تدشين منظمة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من التوجه العام حينذاك لدى المنظمة، والداعم لحق الشعوب في تقرير مصيرها، إلاّ أن توجّه الأمم المتحدة بات يكمن تحت مظلّة دعم إقامة وطن لليهود؛ وتجلّى ذلك في القرار رقم 171 لسنة 1947، الذي يؤكد ويؤيّد فيه تقسيم فلسطين بين السكان الأصليين، شعب فلسطين، وبين اليهود الوافدين.[25]

ولعلّ أبرز شواهد الضعف والعجز هو فشل مجلس الأمن في إيجاد حل للقضية الفلسطينية منذ عام 1948، وحالة الإغفال المتعمد عن الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان في فلسطين، وحقوق الدولة في ممارسة سيادتها الكاملة وفقًا لقرارات الشرعية الدولية.([26])

لقد اتخذت الأمم المتحدة، ممثّلة في مجلس الأمن الدولي، قرارين، يمكن بالنظر إليهما القول بأنهما بمثابة مقايضة للحق الفلسطيني؛ ويتمثّلان في القرار 242 لسنة 1967، والقرار 338 لسنة 1973، وفيهما شرط الحصول على السلام مقابل الحصول على الأرض؛ والذي عُرف بأنه مبدأ " الأرض مقابل السلام". وقد حالت تلك القرارات دون إتمام عملية السلام في فلسطين، خاصة في ضوء عدم الاعتراف لفترة زمنية طويلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من كونها الطرف الممثّل للشعب الفلسطيني في مفاوضات السلام وقواعد اتفاق أوسلو التي تمّت في التسعينيات، والتي لم تنجح

---

(24) أحمد مبخوته، وأخرون، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: دراسة تحليلية لواقع العدالة الجنائية الدولية بين طموح تحقيق العدالة ومعقوات الممارسة العملية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة الثانية والستون، جامعة أحمد بن يحي الونشريسي، الجزائر، يناير 2020 ص 429.

(25)محمد إساعيل علي، مدى مشروعية السيادة الإسرائيلية في فلسطين في إطار القانون الدولي العام، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1974، ص ص 128-241.

(26) قاسم إبراهيم متعب الجنابي، دور مجلس الأمن في تفعيل الآليات الدولية السلمية لمعالجة النزاعات المسلحة غير الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017،ص 17.

في إعطاء الشعب الفلسطيني حقّه فيما يتعلق بالقدس الشرقية، وكذلك عودة اللاجئين الفلسطينيين، بالرغم من مشاركة الأمم المتحدة في تلك المفاوضات وعملية السلام منذ عام 1992 كعضو كامل من خارج المنطقة.

وفي سبيل ذلك، عمدت الأمم المتحدة على إقامة مكتب منسّق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وبالرغم من تلك الإجراءات الشكلية، إلاّ أن الاحتلال الإسرائيلي بات يستخدم القوّة وفقًا لاستراتيجية الاستيطان الفعلي.([27])

تلك الاتفاقية (اتفاق أوسلو) التي تم التوقيع عليها عام 1993، تركت تداعيات سلبية على فلسطين؛ فهي رسّخت شرعيًا حق "إسرائيل" في دخول الضفة الغربية وقطاع غزة بدون أي سابق تنسيق؛ وكذلك منع الاتفاق تشكيل جيش قومي لفلسطين، وساهم في إعطاء الحق لإسرائيل في التوسعات الاستعمارية على نحو 78% من الأراضي التي احتلّتها من فلسطين منذ عام 1948.

وعلى هذا المسار نجد أن الأمم المتحدة لم تنفّذ قراراتها الخاصة بالقضية الفلسطينية، ولم يحصل الشعب الفلسطيني على حقّه؛ بل إنه يشهد ضغوطًا متعددة الأبعاد من حيث الضغط الإسرائيلي والعنف الممنهج ذي الطبيعة العسكرية تجاه المقاومة الفلسطينية التي تصنّفها الأمم المتحدة بالإرهابية، وما بين الضغوطات الدولية الرامية إلى دعم "إسرائيل"، وفي القلب منها أمريكا التي دعمت نقل سفارتها للقدس الشرقية؛ كما عملت على الاعتراف بسيادة "إسرائيل" على تلك المنطقة وعلى الجولان بما يخلّ بالمبادئ الدولية في هذا الشأن.

وفي الحرب الإسرائيلية الأخيرة على فلسطين في العام 2022، اقتصر دور الأمم المتحدة على الخطوات الشكلية أو الإجرائية، من حيث انعقاد الجمعية العامة والدعوة لتهدئة أطراف الصراع والحيلولة دون تصعيد الموقف في قطاع غزة، ودعوة كل من مندوب فلسطين، وكذلك الإمارات والصين وفرنسا وإيرلندا والنرويج، إلى عقد اجتماع مغلق لمجلس الأمن لبحث تصعيد الموقف في قطاع غزة، والذي رفض حالة التصعيد لما لها من تأثير على الأمن الإقليمي وتفاقم حدّة الوضع الإنساني؛ ولكن دون أن يكون هناك مشروع قرار مُلزم بذلك لإسرائيل.([28])

---

(27)اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني، أصول مشكلة فلسطين وتطورها الجزء الخامس (1989 -2000)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014، ص ص 3-4.

(28)الأمم المتحدة، مجلس الأمن يستمع إلى التطورات في غزة وإسرائيل: وقف إطلاق النار ساري المفعول لكنه هشّ، موقع الأمم المتحدة، 8 أغسطس 2022.

على الجانب الآخر، وفيما يتعلق بالصراع الروسي – الأوكراني، برز منذ البداية التوجه الدولي العام والقرارات الأممية، وأهمها القرار حول العملية العسكرية الروسية داخل الأراضي الأوكرانية، حيث عقدت الأمم المتحدة جلسة للأمانة العامة لها مع مجلس الأمن، لتقرّر بتصويت 141 دولة على قرار يدين الغزو الروسي على أوكرانيا، مع الدعوة لمطالبة موسكو بسحب قوّاتها العسكرية من الأراضي التي سيطرت عليها؛ وندّد القرار باستخدام القوّة العسكرية، بما يعدّ انتهاكاً لقواعد القانون الدولي، وكذلك لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر استخدام القوّة في حلّ الخلافات بين الدول أو التهديد باستخدامها.[29]

أما على مستوى اللاجئين من أوكرانيا، فقد تحمّلت الأمم المتحدة التداعيات، والذين قُدّر عددهم بنحو 4 ملايين شخص؛ فيما ساهمت الدول الأوروبية في تقديم التسهيلات لاستضافة اللاجئين؛ وهو ما يتباين مع التعامل الأممي مع اللاجئين من الشرق الأوسط وفلسطين. ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، فإن جهود الإغاثة تتطلب نحو 30 مليار يورو خلال العام الحالي فقط، حيث يتم توظيف الأمم المتحدة الداعية للانسحاب الروسي نحو ممارسة مزيد من الضغوطات على موسكو، وحشد الأغلبية العظمى من الدول الأطراف في مواجهة السياسات الروسية، وبما يخدم المصالح الأمريكية والغربية.([30])

وتكاملاً مع هذا السياق، وفي ضوء تطورات المشهد الروسي – الأوكراني، وعقب عملية ضم روسيا لأربع مناطق أوكرانية، أعلن أمين عام الأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، عقب عملية ضم أقاليم دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوروجيا الأوكرانية، عن رفضه لتلك الخطوة، مع إدانتها واعتبارها غير قانونية، وشدّد على أن الميثاق واضح، وأي ضمّ لأراضي دولة من قِبل دولة أخرى نتيجة التهديد باستعمال القوّة أو استخدامها، هو انتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.([31])

ثالثًا: أوجه التشابه والاختلاف في تفاعل الأمم المتحدة مع الصراع العربي – الإسرائيلي والصراع الروسي – الأوكراني

(29)قرار الأمم المتحدة بشأن أوكرانيا: كيف صوتت دول الشرق الأوسط، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدني، الدوحة، 2 مارس 2022.

(30)عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 10.

(31)الأمينالعام: قراررروسيابضمأراضٍأوكرانيةليسلهقيمةقانونيةوتصعيدخطيريستحقالإدانة، موقع الامم المتحدة، 29 سبتمبر 2022.

لقد جاء موقف الأمم المتحدة حيال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مغايرًا لموقفها من الصراع الروسي – الأوكراني. ولكن يمكن الحديث عن مشترك واحد يتمثل في الإدانة الشكلية، والمغايرة نسبيًا لحالة استخدام القوّة العسكرية من جانب الطرفين والحث على دعوة الأطراف لضبط النفس. ويمكن القول بأن هذا هو التوجه الثابت لدى الأمم المتحدة في الكثير من مواطن الصراع؛ ولكن يبقى التفاعل الأممي مع الصراعين مغايرًا موضوعيًا وإجرائيًا بصورة كليّة، وذلك في ضوء النقاط التالية:

- **ضم الأراضي**: يُمثّل موضوع ضم الأراضي ملفاً مشتركاً في الصراعين. وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية، فإن تعامل الأمم المتحدة وإجراءاتها حيال الضم المستمر والاستيطان المتّبع من جانب إسرائيل هو تعامل هش وضعيف؛ فهي تلتزم في حالات التصعيد بالتذكير فقط بالقرارات الدولية دون أي اتخاذ إجراء حقيقي نحو الحد من تلك الممارسات؛ وعلاوة على ذلك، شهدت المنظومة الدولية والأمم المتحدة موقفًا داعماً لخطوة الولايات المتحدة بنقل سفارتها للقدس وضم إسرائيل للقدس الشرقية ضمن الأراضي المحتلة؛ ناهيك عن صمت الأمم المتحدة على التوسعات الإسرائيلية، سواء في الهضبة السورية (هضبة الجولان) منذ اندلاع الصراع السوري، حيث سبق وأعلنت الحكومة الإسرائيلية في 14 ديسمبر 1981 عن ضمّ الجولان إليها، والذي كانت قد أدانته الأمم المتحدة في قرارها رقم 497؛ بيْد أن هذا الرفض لم يجد سبيله للتطبيق، ولم تصدر عن المنظّمة قرارات إلزامية تحول دون ممارسات التوسع الإسرائيلية، في حين أن هناك رفض وإدانة من جانب الأمم المتحدة بحق التوسعات الروسية في أوكرانيا، ورفض أممي لضمّ روسيا لعدد من المناطق والمقاطعات في أوكرانيا، وذلك بموجب مشروع قانون تقدّمت به الولايات المتحدة ووافقت عليه غالبية الدول الأعضاء، باستثناء روسيا والصين.

إن هذه الازدواجية في التعامل الأممي مع الصراعات تبرز حجم التغاضي عن الجرائم التوسعية والهيمنة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية، في حين ترفض الأمم المتحدة تماماً عملية الضم الروسي لمناطق دونيتسك ولوغانسك وزابوروجيا وخيرسون إلى روسيا. بل هي دعمت في ضوء ذلك عقد جلسة طارئة لمناقشة هذا القرار ورفضه.([32])

- **استخدام القوّة العسكرية أو التهديد بها**: مقارنة بالأوضاع الفلسطينية، نجد أن الأمم المتحدة تصنّف عمليات المقاومة الشعبية والمقاومة الفلسطينية بالإرهابية، ولا تعترف إلاّ بمنظمة التحرير الفلسطينية دون باقي الجماعات

(32)إبراهيم عبد المجيد، هل هناك حد فاصل بين الضم والاحتلال، اندبيندينت عربية، 9 أكتوبر 2022.

المكوّنة للحالة السياسية والأمنية الفلسطينية، وتدين أي تحرك من شأنه أن يضرّ بأمن إسرائيل؛ كما جاءت اتفاقية أوسلو بمشاركة الأمم المتحدة لتحول دون وجود جيش فلسطيني وتعطي الحق للممارسات العسكرية وعمليات العنف الممنهج لإسرائيل بحق فلسطين دون أي إدانة.

- على الناحية الأخرى، وفي ضوء الصراع الروسي- الأوكراني، كان هناك حشد عالمي لدعم أوكرانيا ودعم المقاومة فيها، بعنوان الدفاع عن السيادة الخاصة بها، مع دعم الجيش الأوكراني والحشد العسكري، في ضوء سباق التسلح الحاصل في الحالة الروسية – الأوكرانية والتسليح المستمر للجيش الأوكراني؛ بل والمشاركة الدولية الداعمة لأوكرانيا في عملياتها العسكرية، وهو ما يتنافى مع مبدأ استخدام القوّة أو التهديد بها وأهمية التوجه لحلّ الصراعات بالطرق السلمية. فبينما تدعو الأمم المتحدة إلى احترام سيادة الدولة الأوكرانية ودعمها عسكريًا في مواجهة روسيا، ترفض ذلك في الحالة الفلسطينية، مما يبرز حالة الازدواجية في التعاطي مع القضايا المتشابهة، وخاصة تلك المتعلقة بمبدأ الأمن والسلم الدوليين.

وعليه، يمكن القول بأن الأمم المتحدة غير منصفة أو عادلة في تعاملها مع قضايا الصراع الدولي التي تنشأ بين وحدات المنظومة الدولية. فهي حينما انحازت لأوكرانيا وخرجت عن حيادها في التعاطي مع الصراع بين أوكرانيا وروسيا، أجحفت حق فلسطين في القضايا المماثلة، كالشرعية، والدفاع عن السيادة والاستقلال السياسي والأمني؛ وكذلك الحفاظ على الأراضي الفلسطينية؛ علاوة على عجز الأمم المتحدة عن إدانة ووقف الهجمات الاستيطانية الإسرائيلية، وفشلها في تطبيق القرارات الصادرة عنها فيما يتعلق بحلّ الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967. لذا، فإن إصلاح الأمم المتحدة بات أمراً ضرورياً وحيوياً، خاصة وأنها تُعدّ المنظمة الدولية الرئيسية لحلّ الصراعات العالمية.

الخلاصة:

تُمثّل الأمم المتحدة إحدى أهم المؤسسات الدولية المعنية بتطبيق قواعد القانون الدولي العام، وتعزّز من مسارات التعاون بين الدول، وتحول دون اندلاع الصراعات، بحكم كونها أكبر مؤسسة تنظيمية عالمية وتضم قرابة 191 دولة، ولديها الأجهزة الكافية لمواجهة التحديات العالمية.

وبطبيعة الحال، يتطلب ذلك من المنظّمة الأممية أن تكون على الحياد وتطبّق مبادئها ومرتكزاتها الرئيسية، ومنها المساواة في السيادة والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ولكن في حال توظيفها سياسيًا من جانب القوى الغربية، وعلى

رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، فإن الوضع يصبح مغايرًا؛ بل إن تلك المؤسسة فشلت في تطبيق قواعد القانون الدولي، وأسهمت بصورة غير مباشرة في إعادة حالة الاستقطاب والمحاور الدولية مرّة أخرى؛ وهي فتحت المجال، بسبب قراراتها وتفاعلاتها المتباينة والمزدوجة مع القضايا الدولية، وآخرها الصراع الروسي – الأوكراني، أمام سباق تسلّح جديد، ولغة التهديد بالقوّة العسكرية، بصورة واضحة ومباشرة.

لقد جاء تعامل الأمم المتحدة مغايرًا لحالتي صراع؛ الأولى في دائرة الشرق الأوسط، والمتمثلة في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، حيث فشلت الأمم المتحدة في تطبيق مبادئها وقواعدها الخاصة بالسيادة والحفاظ عليها وحق الشعوب في تقرير مصيرها؛ فهي تجاوزت ذلك في فلسطين؛ بل وشرعت في تقييد قدرة الدولة على مواجهة إسرائيل، مع إدانة أي تحرك عسكري من جانب المقاومة للدفاع عن مبدأ السيادة، وهي الركن الأساسي لقيام الدولة؛ في حين أنها على مستوى الصراع الروسي – الأوكراني، انحازت للجانب الأوكراني وتغاضت عن كافة القرارات والمبادئ الضامنة في الميثاق، وعلى رأسها عدم استخدام القوّة أو التهديد باستخدامها، والحفاظ على سيادة الدول.

ففي الحالة الأولى، الأمم المتحدة تدعم أوكرانيا لمواجهة روسيا عسكريًا وتغضّ النظر عن المواقف الغربية الداعمة لأوكرانيا، بينما في الثانية هي تؤكد على المبدأ لصالح أوكرانيا في مواجهة روسيا. لذا، فإن تلك الازدواجية تفرض إعادة النظر على ميكانيزمات العمل داخل الأمم المتحدة.

النتائج

- هناك ازدواجية واضحة في تعامل الامم المتحدة مع المناطق المختلفة للصراع ما بين حالتي الشرق الأوسط وأوروبا.
- هناك ضغوطات دولية تمارس على الأمم المتحدة، مع توظيف هذه المنظمة المهمة سياسيًا لخدمة مصالح أمريكا والدول الأوروبية، ومن دون أي مراعاة لمصالح الدول الأخرى.
- حادت الأمم المتحدة بصورة كبيرة عن مبادئ ومرتكزات ومقاصد ميثاقها التأسيسي، وعدلت عن ذلك في الصراعات المختلفة؛ بل هي فشلت في حلّ الكثير من الصراعات رغم تقارب وتشابه تلك الصراعات.
- هناك حالة ضعف لدى مجلس الأمن بسبب حق النقض (الفيتو)، والذي يحول دون اتخاذ قرار جامع ومانع بشأن الصراعات المختلفة.
- انتزاع الأراضي وضمّها بات مشروعاً من خلال تعاطي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع الحالة الإسرائيلية، لكنه ليس كذلك في الحرب الروسية– الأوكرانية الحالية.

- استخدام القوّة من بين المحظورات التي تضمّنها ميثاق الأمم المتحدة، وهو يطبّق فيما يخص تعامل المقاومة الفلسطينية وفلسطين بصورة عامة مع الاحتلال، على الرغم من الانتهاكات الجسيمة التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة، بينما في الحالة الأوكرانية تبرز حالة دعم أممية لحق الشعوب في الدفاع عن سيادتها وأراضيها.
- التعامل الغربي بصورة عامة، وفي العمق منه الأمم المتحدة، كان فاعلاً وإيجابياً، وعلى ضوء القانون الدولي الإنساني، وخاصة في قضايا حقوق الإنسان واللاجئين الأوكرانيين جرّاء الأزمة الروسية – الأوكرانية، بينما غاب هذا التعاطي الإيجابي بنسبة كبيرة في إطار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، خاصة في ضوء تصاعد العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة.
- احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وضمن مبدأ الحفظ على السلم والأمن الدوليين، يُطبّق بصورة واضحة، وبما لا يدع مجالاً للشك فيما يخص دعم الأمم المتحدة لأوكرانيا، بينما على المستوى الفلسطيني لم تحقّق الأمم المتحدة أي تقدّم يُذكر في هذا المبدأ، وبما يفترض تعظيم المكاسب الفلسطينية.

التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

- أهمية إصلاح مجلس الأمن ليصبح أكثر عدالة في التوزيع الجغرافي وحق التصويت، وكذلك في تفاعله مع القضايا والتطورات والتحولات التي طرأت على المجتمع الدولي، وأكثر قدرة على معالجة تحدياته المشتركة.
- توحيد الرؤى وتطوير المبادئ التي قامت على أساسها منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، ووضع الضوابط الصارمة في التعامل مع الصراعات كحالات واحدة، دون تفرقة أو تمييز بين صراع وآخر.
- العمل على التخلص من الهيمنة الغربية على قرارات الأمم المتحدة وحالة التوظيف السياسي لها تحقيقًا لمصالح تلك الدول، وذلك من خلال التساوي في الأصوات انطلاقًا من التساوي في السيادة.
- تدشين مجلس أعلى للصراعات مغاير لحالة مجلس الأمن الحالي، والذي بات مهدّداً بسبب التدخلات الدولية وحق النقض داخل الأمم المتحدة؛ على أن يتشكّل من ضمن الدول المستقلة سياسيًا وغير المرتبطة بالتحالفات الدولية، وتكون لديها القدرات القانونية والعسكرية والمالية الكافية، وبما يدفعها لتحكيم الصراعات وإصدار القرارات الملزمة، مع وضع بند في ميثاق الأمم المتحدة يُلزم الدول الأعضاء جميعًا بتنفيذ تلك القرارات.

قائمة المراجع والمصادر:

- إبراهيم عبد المجيد، **هل هناك حد فاصل بين الضم والاحتلال**، اندبيندينت عربية، 9 أكتوبر 2022.
- الأمم المتحدة، **مجلس الأمن يستمع إلى التطورات في غزة وإسرائيل: وقف إطلاق النار ساري المفعول لكنه هشّ**، موقع الأمم المتحدة، 8 أغسطس 2022.
- **الأمين العام: قرار روسيا بضم أراضٍ أوكرانية ليس له قيمة قانونية وتصعيد خطير يستحق الإدانة** ، موقع الأمم المتحدة، 29 سبتمبر 2022.
- باتريسيو نولاسكو، أنمي شاوس، ألان ديمس، **الأمم المتحدة: الشرعية الجائرة**، ترجمة: فؤاد شاهين، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1995.
- بدر أبو نجم، **دور الأمم المتحدة في حلّ الأزمة الكوبية إبّان الحرب الباردة**، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، 27 مارس 2022.
- بوكعبان محمد خير الدين، **أثر البعد الحضاري على الصراع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، المغرب: جامعة مولاي طاهر – سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015. متاح على: https://cutt.us/Exhez
- جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى ، 1985.
- حسام أحمد هنداوي، **حدود سلطات مجلس الأمن في ضوء قواعد النظام العالمي الجديد**، القاهرة، 1994.
- خولة صامري، **الصراع العربي – الإسرائيلي: حرب عام 1948 نموذجًا**، رسالة ماجستير، كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2013.
- زها حسن، وآخرون، **ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 1 أبريل 2022.
- هشام بخوش، **ضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 2، جامعة محمد الشريف مساعدية، الجزائر، 2021، ص 113.

- زياد عطا العرجا، **دور الأمم المتحدة في تنظيم العلاقات الدولية منذ عام 1991 حتى عام 2012**، رسالة ماجيستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، عمان، 2013.
- عصام عاشور، **إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطور النظام الدولي**، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، 2014.
- عبد الحسين شعبان، **ازدواجية المعايير وانتقائية المقاييس وسياسة الهيمنة**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرياض، 7 أكتوبر 2010.
- عصام عبد الشافي، **الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 3 مايو 2022.
- علي يوسف شكري، **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، دراسة في عصبة الأمم والأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الأحمر الليبي**، الطبعة الثانية، ايترك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- فالح خطاب، **ازدواجية المعايير.. سياسة دولية أم صناعة أميركية**، الجزيرة، 26 أكتوبر 2004.
- الفصل السادس: في حلّ المنازعات حلاً سلميًا، ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة.
- قاسم إبراهيم متعب الجنابي، **دور مجلس الأمن في تفعيل الآليات الدولية السلمية لمعالجة النزاعات المسلّحة غير الدولية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017.
- قرار الأمم المتحدة بشأن أوكرانيا: كيف صوّتت دول الشرق الأوسط، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، الدوحة، 2 مارس 2022.
- كمال حدّاد، **النزاعات الدولية**، لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر، 1997.
- اللجنة المعنيّة بممارسة الشعب الفلسطيني، أصول مشكلة فلسطين وتطورها الجزء الخامس (1989 -2000)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2014.
- محمد إسماعيل علي، **مدى مشروعية السيادة الإسرائيلية في فلسطين في إطار القانون الدولي العام**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، 1974.

- محمد بوبوش، **الإشكاليات القانونية للحرب الروسية – الأوكرانية**، المعهد المصري للدراسات، 29 مارس 2022.
- محمد علي السقاف، **ازدواجية المعايير في الحرب الأوكرانية**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 15813، 15 مارس 2022.
- مزهر جبر الساعدي، **النظام العالمي: ازدواجية المعايير على قاعدة الكيل بمكيالين**، جريدة القدس العربي، 8 مارس 2022.
- ناجي البشير، **تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي: قضية فلسطين نموذجاً**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، يناير 2015.
- نبيل الخوري، **ازدواجية المعايير في السياسة الدولية لم تبدأ في فلسطين ولن تنتهي في أوكرانيا**، العربي الجديد، 15 يوليو 2022.
- **The Encyclopedia Americana International Edition**، Danbury، Connecticut: Grolier Incorporated,1992